نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العـــــدد ٢٦٨ مايو/أيار ٢٠١١

عـدد خـاص

* الاجتماع ص٢
* تقارير المؤسسات العضوة ص٥
* انتخاب مجلس الأمناء ص٩
* البيان الختامي ص٩
* قضايا وتفاعلات ص١١
* أنشطة ومشاركات ص١٣
* فعاليات ص١٤

الجمعية العمومية الثامنة

تحت شعار "في جو من الحرية أفسح"، عقـدت المنظمـة العربيـة لحقوق الإنسان جمعيتها العمومية الثامنة في الفترة من ١٤ إلـى ١٦ أبريل/نيسان ٢٠١١ بمقر الأمانة العامة للمنظمة بالقاهرة.

وانعقدت الجمعية العمومية في لحظة فارقـة تمـر بهـا المنطقـة العربية، وهي على مشارف مرحلة جديدة من التغيرات والتحولات ذات الطبيعة الجذرية، نتيجة النجاح المذهل لثورتي تونس ومصر، وانفجار مطالب الحرية والعدالة والكرامة في أكثر من نصف البلدان العربية.

ولقد جاءت هذه الثورات والانتفاضات الإصلاحية ترجمـة عمليـة للأهداف التي عملت المنظمة على تحقيقها منذ تأسيـسها فـي العـام ١٩٨٣، بعدما كافح مؤسسو المنظمة لعقد مؤتمرهم التاريخي لمناقشة "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ولم يجدوا مكاناً لمؤتمرهم تحت شمس الأرض العربية الشاسعة، فعقدوا مؤتمرهم في بلدة ليماسول في قبرص، وانتهوا للحاجة لتأسيس منظمة تُعنى بحماية وتعزيز حقـوق الإنسان في الوطن العربي.

ويشكل عقد الاجتماع الدوري للجمعية العمومية الذي يجري كـل ثلاث سنوات تأكيداً على منهج الحكم الديمقراطي الداخلي في المنظمة، وتختص الجمعية العمومية للمنظمة بمناقـشة أداء المنظمـة وخطـط عملها المستقبلية ما بين أدوار انعقاد الجمعية، وانتخاب مجلس أمناء المنظمة وتحديد المهام والأهداف لدورة جديدة في عمر المنظمة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مجلس الأمناء

وعقد مجلس الأمناء في انتهاء ولايته الاجتماع الختامي للدورة الفائتة (٢٠٠٨ – ٢٠١١) في مقر المنظمة في يوم الخميس الموافق ١٤ أبريل/نيسان، وناقش المجلس باستفاضة التقريرين الأدبي والمالي ومقترحاتهما لعمل المنظمة في المرحلة المقبلة، كما ناقش ترتيبات عقد الجمعية العمومية الثامنة والإجراءات المتخذة للتمهيد للاجتماع، والجوانب التنظيمية.

وقد أعرب المجلس عن قلقه البالغ للقمع المنهجي لأنظمة الحكم العربية ضد أعضاء المنظمة وقياديها، والذي شمل فرض قيود أمنية وإدارية وإجرائية على سفر بعضهم للمشاركة في أعمال الجمعية العمومية.

الجمعية العمومية

والتئم اجتماع الجمعية العمومية في صباح يوم الجمعة الموافق ١٥ أبريل/نيسان، وافتتح أعمال الاجتماع الدكتور "أمين مكي مدني" رئيس مجلس الأمناء الذي وجه الشكر لأعضاء الجمعية على تمكنهم من الحضور وسط الانشغالات العميقة للمؤسسات العضوة بالتطورات والوقائع المتسارعة في بلدانهم.

كما أعرب الأستاذ "محسن عوض" الأمين العام للمنظمة عن بالغ تقديره لاستجابة المؤسسات العضوة بالحضور والمشاركة في أعمال الجمعية العمومية في هذه المرحلة الدقيقة، وللأعضاء الذين تحملوا عناء السفر، فضلاً عن تحملهم شخصياً لنفقات السفر والمشاركة في أعمال الجمعية في ظل الأزمة المالية التي تمر بها المنظمة.

وقد انتخبت الجمعية الدكتور "كاظم حبيب" عضو الجمعية وممثل منظمة حقوق الإنسان في الدول العربية (ألمانيا) لرئاسة اجتماع الجمعية، والدكتور "طارق حيدر عبد الشافي" عضو الجمعية وممثل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (فلسطين) لتولي موقع مقرر اجتماع الجمعية.

التقرير الأدبي

عرض الأستاذ "محسن عوض" الأمين العام للمنظمة التقرير الأدبي لمجلس الأمناء عن فترة الولاية (٢٠٠٨ – ٢٠١١)، والذي تضمن في قسمه الأول: أداء المنظمة لمهامها، وفي القسم الثاني: التطور التنظيمي للمنظمة، وفي القسم الثالث: توصيات مجلس الأمناء إلى الجمعية بشأن مهام عمل المرحلة المقبلة.

عكس القسم الأول جهود المنظمة في التفاعل مع مهامها في الدفاع عن حقوق الإنسان، بما يشمل جهود المنظمة في التفاعل مع مناطق تراكم الأزمات.

ومن ذلك، دعم قضايا حقوق الشعب الفلسطيني، ومواصلة المنظمة التأكيد على كونها حقوقاً ثابتة ومشروعة وغير قابلة للتصرف، والذي تناول التصدي لمحاولات اختزال القضية في النواحي الإنسانية، والمساهمة في الكشف عن جرائم الاحتلال، والمطالبة برفع الحصار المفروض على قطاع غزة، وكشف جرائم الاستيطان المكثف وإجراءات تهويد القدس العربية المحتلة وبناء الجدار العنصري العازل وقضم الأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧، والتأكيد على الحصار الخانق المشابه المفروض على غالبية مناطق الضفة الغربية المحتلة والقدس العربية المحتلة، والتعاون مع آليات الأمم المتحدة لتعزيز دورها في مجال حماية حقوق الشعب الفلسطيني، وجهود المنظمة في دعم ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، والدعوة المتواصلة لرفع وإنهاء الحصار، والإلحاح على ضرورة دعم صمود المقدسيين.

وفي العراق، تابعت المنظمة جهودها في الكشف عن جرائم الاحتلال الأمريكي، والجرائم التي ترتكبها الأطراف العراقية الحكومية وغير الحكومية على أسس إثنية مذهبية وعرقية وطائفية، والنقد المتصل للمحاصصة الطائفية، والكشف عن جرائم الإقصاء السياسي، وجهود المنظمة في تعزيز مصادرها الميدانية، وبالتعاون مع الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية، وتكثيف الدعوة لإجراءات تحقيق دولية في الجرائم الخطيرة التي يشهدها العراق، وكذا الدعوة للعودة للعمل بنظام مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان في العراق، ومواصلة الاهتمام بقضايا اللجوء والنزوح والإشكاليات الإنسانية الجمة المرتبطة بها، ومساندة جهود أولية في ملاحقة مقترفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والعمل على استخدام الاختصاص القضائي الجنائي الدولي.

وفي السودان، تابعت المنظمة مراقبتها للتطورات الخطيرة في البلاد، واستفحال الصراعات المسلحة والاحتقان السياسي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في ظل استحقاقات اتفاق سلام الجنوب واستمرار الصراع في إقليم دارفور غربي السودان، وعملت المنظمة على مواصلة الكشف عن انتهاكات قمع المعارضين السياسيين، والمخاطر من استفحال النزاعات مع الجنوب، والنزاعات داخل الجنوب، ودعمها لمسار التسوية في الدوحة بشأن دارفور، وتابعت باهتمام إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والولائية، وأكدت على استمرار أزمة المشروعية السياسية، وعُنيت بالكشف عن مخاطر تقسيم البلاد في ظل عدم الوفاء باستحقاقته وفقاً لاتفاق سلام الجنوب.

وفي الصومال، واصلت المنظمة متابعتها للتطورات الخطيرة، والتي تراكبت بفعل ازدياد ظاهرة القرصنة في سياق التطورات المتعلقة بالنزاع الأهلي والحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، واهتمت المنظمة بالآثار الإنسانية الخطيرة على أوضاع اللجوء والنزوح، وعلى جهود الإغاثة الإنسانية، ودعوة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للعب دور أكثر موضوعية في الشأن الصومالي، مع الدعوة للتصدي للفساد المتزايد في برامج الإغاثة الإنسانية الدولية. ودعت المنظمة لتبني مبادرة شاملة للتسوية السياسية في الصومال، تشمل إعادة إعمار البلاد باعتباره المدخل الجاد لاحتواء الأزمة في البلاد بعد أكثر من عشرين عاماً من الحرب الأهلية.

وعلى صعيد جهود المنظمة في دعم المطالب الشرعية للشعوب العربية خلال ثورتي تونس ومصر والانتفاضات الإصلاحية العربية في غالبية بلدان المنطقة، أشار الأمين العام إلى مساندة المنظمة منذ اللحظة الأولى للمطالب المشروعة للثورة في تونس، والمتابعة الدائمة للتطورات بالتعاون مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وكذا بالنسبة للثورة المصرية، ودور المنظمة الذي اهتم بصفة رئيسية بمساندة جهود الثوار في بلورة المطالب ودعم هذه المطالب بالمواقف، والتدخل للإفراج عن المعتقلين، والجهود اللاحقة في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين، والعمل على حماية ظهر الثوار بدفع المجتمع الدولي للاضطلاع بمسئولياته، وهي المنهجية التي واصلت المنظمة العمل بها في دعم الانتفاضات الشعبية العربية في بقية البلدان. كما تناول جهود المنظمة في دعم المطالب الثورية في المرحلة الانتقالية.

وعلى صعيد الحقوق الفردية ومتابعة الشكاوى، استمرت متابعة المنظمة للحقوق الفردية من خلال متابعتها للشكاوى التي ترد لها، أو تلك التي تصل إلى علمها، ومراجعة الحكومات والهيئات المختصة بشأنها ونشرها وفقا للآليات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمنظمة.

وقد تدخلت المنظمة خلال هذه الفترة في نحو (٧٠٠) شكوى والتماس لدى ١٨ بلداً عربياً، وبعض الدول الأجنبية. فضلا عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لشئون اللاجئين.

شملت القضايا التي تناولتها تدخلات المنظمة انتهاكات تتعلق بالحق في الحياة، والحق في الحرية والأمان الشخصي، والحق في المحاكمة العادلة، وحقوق السجناء وغيرهم من المحتجزين، والاختفاء القسري، والحق في التنقل، والحق في اكتساب الجنسية، كما شملت هذه القضايا أيضا انتهاكات تتعلق بالحريات العامة، وفى مقدمتها حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وحرية التنظيم. وتفاوتت الحالات التي تناولتها هذه الشكاوى بين حالات فردية، وأخرى تضم أعداداً كبيرة من الأفراد، وتمثل أنماطاً جسيمة ومتواصلة من الانتهاكات.

وأولت المنظمة اهتماما خاصا بقضايا نشطاء حقوق الإنسان في الأردن، والبحرين، وتونس، وسوريا، والمغرب، ومصر، وفلسطين، والعراق، ومنهم "فداء الحوراني" و"محمد المرواني"، و"متروك الفالح"، و"عبد الكريم الخيواني"، و"حسن الراشدي"، و"لؤي المؤيد"، و"ياسر الوزير"، و"هيثم المالح".

كما أولت المنظمة اهتماما مماثلا للانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون على صلة بأداء واجباتهم المهنية، ووقفت المنظمة إلى جانب العديد من الصحف والفضائيات في معظم البلدان العربية إزاء الضغوط التي يتعرضون لها ومنهم "مجدى حسين"، و"بديع دك الباب"، و"إبراهيم سبع الليل"، و"منتظر الزيدى"، و"محمد الجاسم"، و"الفاهم بوكدوس"، و"وائل الإبراشي"، و"حمدى قنديل".

وعلى صعيد جهود المنظمة في مجال تقصي الحقائق والمراقبة الميدانية، أشار التقرير لمساعي المنظمة لإيفاد بعثة موسعة لتقصي الحقائق إلى قطاع غزة في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مطلع ٢٠٠٩، وعرقلة الحكومة المصرية لهذه المهمة. كما تناول الدور الذي لعبته المنظمة في التقصي الميداني في حادثة الانهيار الصخري في الدويقة، وضغوط المنظمة التي أدت لتبني آليات ملموسة لحل إشكاليات إنسانية وقانونية عاجلة نتجت عن الكارثة.

كما تناول التقرير دور ناشطي المنظمة وأمانتها العامة في الثورة المصرية، وخاصة في ميدان التحرير خلال فترة الثورة المصرية، وجهود المنظمة المشتركة في مجال تقصي الحقائق حول الجرائم المرتكبة في أعقاب الثورة، والتقرير المشترك عن هذه النتائج بين المنظمة والمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، والذي انفرد بتوجيه الاتهام للرئيس المخلوع والحزب الحاكم سابقاً، وهي النتائج التي تحققت قبل بضعة أيام من انعقاد الجمعية.

كذلك تناول التقرير مراقبة محاكمة ١٢ من ناشطي حقوق الإنسان في سوريا في خريف العام ٢٠٠٨، ومراقبة محاكمة المتهمين في قضية العبارة المصرية ومتابعة نتائجها في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

وعرض التقرير لجهود المنظمة في مجال التعاون مع الآليات والمؤسسات الدولية، ومتابعة جهودها في سياق صفتها الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة وعلاقاتها التنفيذية مع اليونسكو، واهتمامها بالمتابعة والمشاركة في أعمال بعض دورات مجلس حقوق الإنسان، ودورات آلية المراجعة الدورية الشاملة.

كما تناول تعاون المنظمة مع عدد من المقررين الخاصين بالأمم المتحدة، والمشاركة في فعاليات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من خلال المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية التي رعاها، ومساهمة المنظمة في جهود المكتب ومركز الأمم المتحدة للإعلام بالاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان إقليمياً في نهاية ٢٠١٠.

وعرض لتعاون المنظمة مع مشاريع ومؤسسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجهود التي بذلتها المنظمة في مجال تفعيل التمكين القانوني للفقراء الذي يشكل مساراً جديداً في عمل البرنامج بالاعتماد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تعاون المنظمة مع اليونسكو في تنفيذ توصيات مؤتمر دربان على المستوى الإقليمي خلال السنوات الثلاث الماضية. كما تناول مشاركات المنظمة في فعاليات المؤسسات الأممية ومنها المكتب المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات.

فضلاً عن تعاون المنظمة مع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية (ساركوزا) ومعهد ديبول للقانون الدولي لحقوق الإنسان (شيكاغو) وبرنامج الحماية بجامعة جونز هوبكنز (نيويورك).

وعلى الصعيد العربي، عرض التقرير لمشاركات المنظمة في رعاية فعاليات نظمتها بالتعاون مع جامعة الدول العربية وإداراتها المختلفة، وحضورها لعدد من الاجتماعات الدورية لآليات الجامعة المتنوعة، ومساهمة المنظمة في الإعداد لمنتدى المجتمع المدني للقمة الاقتصادية والاجتماعية العربية ٢٠١١. فضلاً عن اهتمام المنظمة بعقد ندوة مع معهد جنيف لحقوق الإنسان حول سبل تطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان بحضور ومشاركة المعنيين بجامعة الدول العربية.

واهتم التقرير بعرض آفاق التحرك المستقبلي للمنظمة، والذي شمل مواصلة تعزيز اهتمام المنظمة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمساندة للثورات العربية والمطالب الشعبية المشروعة، والاهتمام بالحريات العامة واستقلال القضاء وفعالية البرلمانات كركائز لدعم وحماية حقوق الإنسان، مع العناية بقضايا الإصلاح الأمني وجهود مكافحة الفساد.

كذلك اهتم التقرير بتعزيز انخراط المنظمة في التعاون مع آليات الأمم المتحدة، والاهتمام بالبلدان التي لا تزال تواجه نقصاً كمياً ونوعياً في انتشار ورسوخ حركة حقوق الإنسان، والنظر في تكثيف بعثات تقصي الحقائق لمناطق تراكم الأزمات.

وعرض التقرير ملحقاً بأنشطة المنظمة، والتي شملت ١٣٣ مشاركة على الصعيدين الدولي والعربي، و١٧ دورة تدريبية، نظمت المنظمة تسعاً منها، و١١ ورقة عمل ودراسة بحثية معمقة في قضايا متنوعة.

وخلال المناقشات، أشار الأعضاء إلى تفهمهم للأعباء الكبيرة التي يفرضها الحراك الثوري والشعبي العربي، لكن ثقتهم بدور المنظمة الجاري وثقلها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التاريخي يدفعهم للمطالبة بالمزيد، وأشارت "بهية مارديني" عضو الجمعية لتعزيز الاهتمام بالتطورات الكبيرة في سوريا التي تعمها المظاهرات في لحظة انعقاد الجمعية.

وطالب الأستاذ "سميح سنقرط" عضو الجمعية بالعمل على دعم المطالب الإصلاحية في الأردن، ومساندة مطالب الوحدة الوطنية والحرية ومكافحة الفساد، وكذا المطالب الشعبية بإلغاء اتفاقية "وادي عربة".

ودعا الأستاذ "محمد عبد الكريم" عضو الجمعية إلى تعزيز الاهتمام بالأوضاع في جنوب اليمن الذي يشهد انتهاكات لا تتوقف.

وأعرب الدكتور "خير الدين حسيب" مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية وعضو الجمعية العمومية عن بالغ إشادته بالدور الذي لعبته المنظمة خلال المرحلة السابقة، وخاصة في خضم الأزمة المالية الكبرى التي عبرتها، مشيراً إلى أنه يبدو أن المنظمة تبنت شعار: "كثير من العمل .. وقليل من الإعلام"، ودعا للاهتمام بالإعلام في المرحلة المقبلة لتعزيز التأثير الذي أثبتت المنظمة مقدرتها عليه، كما دعا أعضاء الجمعية للمبادرة بالعمل على دعم قدرات المنظمة المالية للنهوض بالبرامج المهمة التي جرت مناقشتها.

تقارير المؤسسات العضوة

وقد استمع اجتماع الجمعية لتقارير المؤسسات العضوة للمنظمة، والتي شملت الأوضاع في ١٣ بلداً أوروبياً، والأصداء التي نتجت عن الثورتين في كل من تونس ومصر، والتطورات التي تشهدها ٩ بلدان عربية في ضوء الثورات والانتفاضات الشعبية الجارية، والتوقعات باستمرارها، والاحتياجات العاجلة والمنظورة.

وشمل ذلك تقارير كل من جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا، والمنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا، والجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والمرصد السوداني لحقوق الإنسان، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في النمسا، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في المملكة المتحدة، ومنظمة حقوق الإنسان في الدول العربية (ألمانيا)، وجمعية الإمارات لحقوق الإنسان.

واستعرض كل من الأستاذ "حافظ أبو سعدة" رئيس **المنظمة المصرية لحقوق الإنسان** والأستاذ "أحمد عبد الحفيظ" نائب رئيس المنظمة أنشطتها المتنوعة وأوضاع حقوق الإنسان على الساحة المصرية، وقدما تقريراً مكتوباً عن أنشطة المنظمة ركز على نشاطها الميداني الواسع حول أحداث ثورة ٢٥ يناير في مصر، وبعثات تقصي الحقائق التي أوفدتها لسائر المحافظات المصرية، ورصدها للانتهاكات التي صاحبت الثورة، ومنها الانفلات الأمني والاعتداء على أقسام الشرطة، والاعتقالات التي طالت المتظاهرين، والاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين، وفتح السجون وهروب السجناء، ومصادرة حرية الرأي والتعبير.

فضلا عن مبادرة المنظمة لتكوين شبكة لتقديم الدعم القانوني لمتظاهري ٢٥ يناير مع ١٥ منظمة حقوقية مصرية، وتشكيل "اللجنة المصرية لتقصي الحقائق ومكافحة الفساد"، والتفاعل مع مختلف الوقائع، وتقديمها لبلاغ للنائب العام ضد وزير الداخلية السابق على صلة بالجرائم ضد المتظاهرين.

واستعرض التقرير دور المنظمة المصرية في التعاون مع اللجنة القومية لتقصي الحقائق، وكذا تفاعلها مع الأحداث في ليبيا والبحرين، ومراقبتها للاستفتاء على التعديلات الدستورية في مصر.

وتناول التقرير مشروعات القوانين التي قدمتها المنظمة للحكومة المصرية، ومنها مشروع قانون للأحزاب السياسية، فضلا عن تقييم المنظمة للقوانين التي صدرت عن الحكومة، ومنها مشروع تجريم الاعتصامات. كما عرض للمؤتمرات الست التي نظمتها المنظمة واشتملت قضايا النظم الانتخابية، وأوضاع النقابات المهنية، والتحول الديمقراطي.

وعرض الدكتور "حسن موسى" رئيس **المنظمة العربية لحقوق الإنسان في النمسا** أنشطة الفرع والتي تمحورت حول متابعة أحوال المواطنين العرب القابعين في الأسر، ومنها الأسرى العرب الأحواز في السجون الإيرانية، وقضية المعتقلين والأسرى العراقيين في السجون الحكومية ولدى قوات الاحتلال، وملف الأسرى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى صعيد انشغال المنظمة في النمسا بأوضاع وقضايا اللاجئين العرب في أقطار الوطن العربي والبلدان الأوربية، تفاعلت المنظمة مع اللاجئين العرب الأحواز في العراق ولبنان والأردن وسوريا، واللاجئين العراقيين في اليمن وسوريا وليبيا، والجالية العربية واللاجئين العرب في كل من النمسا وألمانيا وهولندا.

وعلى صعيد النشاط الميداني، نظمت المنظمة عدة فعاليات للتعريف بجرائم العدو الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتصام لمدة ثلاث أيام في ميدان شتيفان بلاتس بالعاصمة فيينا، واعتصام في ذكرى الاحتلال الأمريكي للعراق، فضلا عن مظاهرات لدعم الثورات العربية في كل من تونس ومصر وغيرهما من البلدان العربية.

وعرض التقرير للنشاط الفكري، والذي تضمن إقامة ندوات فكرية سنوية حول ذكرى الاحتفال بيوم الأرض بالتعاون مع الجالية الفلسطينية، وتنظيم اللقاء الفكري السنوي بالتعاون مع الجالية العراقية في ذكرى الاحتلال الأمريكي للعراق، واللقاء الفكري عن تأثير الثورة المصرية في حركة الثورة العربية بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب، وندوة حول الدور العربي في أفريقيا، ومشاركات المنظمة في أنشطة الأمم المتحدة في فيينا، بما في ذلك تمثيل الأمانة العامة للمنظمة الأم في هذه الأنشطة الأممية.

واستمع أعضاء الجمعية العمومية لعرض الأستاذ "هاني الدحلة" رئيس **المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن** والأستاذ "سميح سنقرط" أمين سر المنظمة حول تطورات الشأن الأردني وأوضاع حقوق الإنسان وأنشطة المنظمة الميدانية ورصدها لحالة حقوق الإنسان.

وشمل ذلك، عرض التقرير السنوي الأخير عن حالة حقوق الإنسان والشكاوى المتعلقة بالانتهاكات وتصنيفها الكمي والنوعي وأبرز أنماطها، وتناول التطورات القانونية والتشريعية، والحقوق الأساسية وركز على انتهاكات الحق في العدل وسيادة القانون، وإصرار المنظمة على المطالبة بتعزيز استقلال القضاء وإلغاء حق الوزير فى تنسيب القضاة وجعل القضاء الإداري على درجتين، ومعاملة السجناء وغيرهم من الموقوفين والمعتقلين، وتوصيات المنظمة الداعية لإلغاء قانون منع الجرائم ومنع التوقيف الإداري.

كما عرض لمسار الحريات العامة وانتهاكاتها، وخاصة الانتخابات النيابية الأخيرة وقوانين الانتخابات وتقييم المنظمة لها، ولمطالبتها بإصدار قانون انتخابات حديث يحقق تمثيلا شعبيا واسعا يقوم على القائمة النسبية، وإلغاء الصوت الواحد مع ربط عدد المقاعد بعدد السكان وجعل المحافظة أو المدينة الكبيرة دائرة واحدة مع إشراف قضائي كامل، فضلا عن التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والغلاء المعيشي الذي تعاني منه الأسر.

كذلك تناول أنشطة المنظمة ولجان المرأة والدراسات والتوثيق والعلاقات الدولية والتدريب، وتفاعلها مع القضايا الحقوقية التي تخص السجناء وحريات الرأي والتعبير ومطالب تأسيس النقابات، فضلا عن التضامن مع بعض القضايا الوطنية والعربية. كما عرضا للتطورات الأخيرة وأصداء الانتفاضة العربية في الأردن وقيام عدد من التظاهرات والإعتصامات، للمطالبة بالإصلاح السياسي والديمقراطي، وتأكيد الوحدة الوطنية.

قدم الدكتور "فضل علي عبد الله" رئيس **المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية** تقرير المنظمة الذي تناول أهم أحداث عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ مع التركيز على ما تعرضت له مناطق جنوب اليمن من انتهاكات جسيمة، شملت الحرمان من الوظيفة والتهميش والظلم والقهر الذي مارسته السلطات اليمنية، وكشف عن استمرار ظاهرة الاسترقاق في بعض مناطق جنوبي اليمن، التي تشهد تبادلاً للرقيق بالصكوك وتمارس عبر مشايخ القبائل، وامتدت لتوثيق عقود البيع عبر القضاء.

وفى مجال الحق في الحياة، أكد التقرير أن السلطات استخدمت العنف المفرط ضد المواطنين العزل وضد الاعتصامات السلمية، حيث كانت جرائم القتل في الجنوب كثيرة خلال العام ٢٠١٠، وخاصة قتل المتظاهرين والاعتصامات السلمية من خلال القصف العشوائي على المدن والقرى الجنوبية، وقتل المعتقلين داخل السجون جراء التعذيب، والقتل على النقاط العسكرية والتفتيش، ومنع إسعاف الجرحى ووصول سيارات الإسعاف إلى مواقع الأحداث، بما أدى إلى مقتل ١١٨ شخصا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجمعية العمومية الثامنة

بين نهاية ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١، ومن بينهم أطفال ونساء. ومنبهاً بأن مجموع من قتلتهم السلطات منذ بدء الحراك السلمي الجنوبي يبلغ قرابة ٥٠٠ شخص.

وعرض الأستاذان "مصطفى التليلي" و"مصطفى الحداد" تقرير **الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان** عن تطورات الثورة التونسية منذ لحظة انطلاقها، والتي جاءت نتيجة انسداد أفق التغيير، ودخول الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" في مسرحية التمديد وظهور حركات شعبية تطالبه بالترشح لولاية جديدة في عام ٢٠١٤.

وركز الاستعراض على انتهاك الكرامة الإنسانية كسبب رئيس في تفجير الثورة التونسية والتي بدأت في الإقليم غير الساحلي بتونس وهو الإقليم الأشد فقراً وتهميشاً في تونس.

وتوقفا طويلاً أمام المرحلة الانتقالية في تونس بعد نجاح الثورة، ودور حركة حقوق الإنسان التونسية وفي القلب منها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، واستعرض الإشكاليات والتحديات وغيرها من المشاكل التي ترافق المرحلة الانتقالية التي تشهدها تونس.

وعرض الوفد التونسي لتقييم الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان للهيئة العليا وعملها لتحقيق أهداف الثورة وتشكيلها واختصاصاتها والمكتسبات التي حققتها. كما قدم وفد الرابطة قراءة وتحليلاً للقوانين والإجراءات التي صدرت عقب الثورة.

واستعرض د. عمار القربي رئيس **المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان** أبعاد الحركة الاحتجاجية التي اندلعت في سوريا في الوقت الراهن، والمحاولات القمعية الدموية لوقفها وعدم جدية الإصلاحات التي طرحتها الحكومة بدعوى الاستجابة لمطالب الجماهير، والخط السياسي والإعلامي للدولة الذي يحاول إضفاء الطابع الطائفي عليها لتفتيت محتواها بخلاف كل الشعارات المرفوعة بوحدة الشعب السوري، ومختلف قواه الاجتماعية، والتي دلل عليها أيضاً أن المعتقلين ينتمون لكافة الفئات الاجتماعية.

وركز على استمرار قمع حركة حقوق الإنسان في سوريا وحجب شرعيتها، والتي كان أحد نماذجها البارزة حسم الجدل القانوني الذي خاضته المنظمة أمام المحاكم لنيل الاعتراف القانوني بالمنظمة بصدور حكم نهائي يحرم المنظمة من حقها في الاعتراف القانوني.

كما استعرض الانتشار الجغرافي للحركة الاحتجاجية، والمدن والمحافظات التي امتدت إليها، وظروف نشوبها من محافظة درعا.

واستعرض الأستاذ نبيل يعقوب رئيس **منظمة حقوق الإنسان في الدول العربية في ألمانيا (أومراس)** أثر الصورة الحضارية للثورات المصرية والتونسية على الصورة النمطية السلبية التي كانت سائدة تجاه العرب في أوروبا، والتي بينت خطأ الفكر اليميني المتطرف في أوروبا الذي كان يروج أن الديمقراطية لا تصلح للشعوب العربية. واستعرض نماذج من مواقف وكتابات أوروبية تعبر عن رؤية جديدة في أوروبا للواقع العربي.

وبين أن الثورات العربية تمنح فرصة تاريخية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان لتعزيز هذه الصورة الإيجابية من خلال التواصل والتشبيك والتضامن والدعم المتبادل بين الشعوب.

كما استعرض الدكتور حامد فضل الله عضو الهيئة الإدارية بأومراس الصعوبات التي واجهتها منظمة أومراس في ظل المد اليميني المعادي للمهاجرين في أوروبا على أداء المنظمة، وتوقع أن تؤثر الصورة الإيجابية التي انبثقت عن ثورات المنطقة السلمية وجهود الانتقال إلى الديمقراطية على أداء المنظمة.

وطرح ممثلو المنظمة برنامجاً محدداً للتعاون بين منظمة أومراس والأمانة العامة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان خصص لها اجتماع مستقل عقب اجتماع الجمعية العمومية على نحو ما سيرد تفصيلاً في النشرة.

واستعرض الدكتور مصطفى جواد الإمارة رئيس **المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا**، نشاط الفرع في أوساط الجالية العربية في بريطانيا وقضايا الاندماج والتعايش، كما استعرض أوضاع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، والجهود التطوعية التي تقوم بها، وذكر أنها تعتمد أسلوب التواصل الإعلامي بدلاً من إصدار البيانات.

واستعرض الأستاذ راجي الصوراني مدير **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان** تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة نتيجة الحصار الشامل، وأثر الانقسام الوطني على مسار القضية الفلسطينية والحاجة الماسة لإنجاز

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المصالحة الوطنية.

واستعرض جهود الملاحقة القضائية الجنائية لمقترفي جرائم الحرب من الإسرائيليين، ونشاط المركز بالتعاون مع نشطاء قانونيين دوليين في ملاحقة مقترفي جرائم الحرب بالاستعانة بالاختصاص الجنائي الدولي، والذي يشكل البعد الرابع في الصراع، والضغط الذي يمثله هذا التوجه على إسرائيل والذي أفضى إلى إلغاء عدد من زيارات المسئولين الإسرائيليين للخارج، وتطورات القضية المرفوعة في إسبانيا وغيرها من القضايا المرفوعة في عدد من البلدان الأخرى التي تطبق مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي.

وانتقد نهج التعامل مع توصيات تقرير جولدستون الأخير في ظل محاولات جولدستون للتراجع عما جاء في تقريره من حقائق، وتمسك أعضاء اللجنة الآخرين بالتقرير ونتائجه وتأجيل إحالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سياق القضاء عليه نهائياً، وإهدار إنصاف ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وإفلات مرتكبي جرائم الحرب من العقاب.

وأبدى الأستاذ راجي الصوراني تفاؤله بأثر نجاح الثورة المصرية على مسار القضية الفلسطينية، والمد التحرري الذي أحدثه هذا النجاح على مستوى المنطقة ككل، وبوادر التحرك في الخطاب السياسي المصري تجاه الحصار على قطاع غزة، وإن كان لم ينعكس بعد على الأرض حيث لا يزال عدد كبير من الفلسطينيين يعانون صعوبات جسيمة في الدخول والخروج من وإلى قطاع غزة.

واستعرض الدكتور أمين مكي مدني رئيس **المرصد السوداني لحقوق الإنسان**، طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها السودان تمهيداً لتطبيق نتائج استفتاء البلاد على استفتاء الجنوب، وتعنت السلطة في معالجة خروج الحركة الشعبية من مؤسسات الحكم في البرلمان ورفض المقترحات التي أثيرت حول إجراء الانتخابات الجديدة، وتشكيل حكومة جديدة تعبر عن واقع المعطيات الجديدة واقتصاره على اقتراح تشكيل حكومة ذات قاعدة اجتماعية أوسع. وتوقع أن تنزلق البلاد إلى أزمة جديدة في شهر يوليو مع التطبيق الفعلي للانفصال.

وأضاف الأستاذ عمر الفاروق حسن ممثل المرصد السوداني لحقوق الإنسان مزيداً من التفاصيل حول نمط الانتهاكات السائدة لحقوق الإنسان في البلاد.

واستعرض الأستاذ غسان عبد الله رئيس **الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان في لبنان** أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وخصوصاً إخفاق الوعود بإعادة إعمار مخيم نهر البارد واستمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم من المخيم، وكذا استمرار معاناة اللاجئين في المجتمعات الأخرى التي تستضيف اللاجئين الذين لم يستطيعوا العودة إلى مخيم نهر البارد.

كما أوضح أن الخطوات التي اتخذت للحد من القيود على عمل الفلسطينيين في لبنان في بعض المهن والتملك لم تكن كافية لتلبية مطالب اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

كذلك استعرض نشاط الجمعية الفلسطينية في لبنان والدور الذي تقوم به في خدمة قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

واستعرض الأستاذ نعمة جمعة رئيس **الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان**، طبيعة المرحلة التي يمر بها لبنان، والصعوبات التي تواجه تشكيل الحكومة، وحجم تأثير الطائفية السياسية على المأزق الحالي، والتي أدت إلى احتكاكات طائفية في بيروت وطرابلس. وما أسفرت عنه من إفلات أمني هدد حياة المواطنين وحرياتهم.

كما استعرض التطورات التنظيمية في الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان وإجراء الانتخابات وتشكيل الهيئة الإدارية للجمعية. كما استعرض مظاهر التعاون بين الجمعية اللبنانية والأمانة العامة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان حول معالجة بعض قضايا المهاجرين في أوروبا، وكذا بعض الأنشطة والمشاركة في مناسبات حقوقية.

وركزت السيدة بهية مارديني ممثلة المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان على أوضاع التشريعات والممارسات المعادية لحقوق الإنسان في سوريا، وأثر غياب مستقبل السلطات في سوريا، وإفرازات قوانين الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية، وإجراءات الاعتقالات والقمع واسعة النطاق، مما يجعل سوريا تفتقد لأبجديات حقوق الإنسان،كما ركزت بصفة خاصة على التعتيم الإعلامي المفروض من جانب النظام على الانتفاضة الشعبية.

وقد أشاد أعضاء الجمعية بالجهد الكبير الذي بذلته المنظمة خلال هذه الدورة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجمعية العمومية الثامنة

بالرغم من سياق الأزمة المالية التي هزت المنظمة، معربين عن إشادتهم بالجهود التي ساعدت على تخطي الجزء الصعب من هذه الأزمة، ونجاح المنظمة في أداء مهامها ومنتجاتها الأساسية، وخاصة التقرير السنوي والنشرة الإخبارية والأنشطة الفكرية الأساسية والتصدي للانتهاكات والتفاعل مع الشكاوى ومناطق تراكم الأزمات، ومؤكدين على دعمهم المستقبلي للمنظمة.

كما أشاد المشاركون بدور المنظمة في مساندة الثورات العربية والتي شكلت علامة بارزة في جهود المنظمة خلال الأشهر الأخيرة، متطلعين للاستمرار في هذا الدور، ومعربين عن رغبتهم في التعاون مع المنظمة في هذه الجهود لدعم التحولات العربية المنشودة.

وطالب الأعضاء بمنح قضايا المرأة مزيد من الاهتمام في عمل المنظمة وجهودها وخطط عملها المستقبلية، ومع الإشادة بتعزيز التعاون فيما بين هياكل المنظمة خلال الفترة الماضية، فقد حرص المشاركون على أهمية تعزيز هذا التعاون في المرحلة المقبلة، داعين كذلك للاهتمام بجذب التضامن والتأييد الدولي للقضايا والحقوق العربية المشروعة، والإقبال المتزايد على نافذة الإعلام بآلياته المختلفة، والاهتمام بدور الأفرع في أوروبا لتعزيز التواصل مع الناشطين والمعنيين في المهجر، كما دعوا لفتح مسار لاستيعاب الاجتهادات البحثية والفكرية من خلال استئناف أدبيات المنظمة البحثية، وخاصة مجلة قضايا حقوق الإنسان.

وعرض الأستاذ محمد سالم الكعبي تقرير **جمعية الإمارات لحقوق الإنسان**، والذي تناول الأنشطة التي نفذتها الجمعية، وتفاعلاتها مع بعض القضايا والظاهرات، وكذا الانتخابات الدورية والتي جرى خلالها انتخاب مجلس إدارة الجمعية.

وقد استمع اجتماع الجمعية لتقرير أمين الصندوق والتقرير المالي الذي تفضل بعرضه الأستاذ "محسن عوض" الأمين العام بالنيابة عن الأستاذ "محمد الهسكوري" أمين الصندوق الذي اعتذر لظروف إجراء جراحة طبية.

وقد اعتمدت الجمعية العمومية الثامنة التقريرين الأدبي والمالي، وحيت مجلس الأمناء والأمانة العامة على دورهما خلال الدورة السابقة.

انتخاب مجلس الأمناء

وجرى اختيار لجنة من أعضاء الجمعية العمومية من غير المرشحين للإشراف على العملية الانتخابية لاختيار ٢٠ عضواً لمجلس الأمناء الجديد للدورة القادمة من بين ٢٣ مرشحاً، وتشكلت لجنة الانتخابات برئاسة المحامي "سميح سنقرط" ممثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن، والأستاذة "حسنية عوض" ممثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان في النمسا، والأستاذ "محمد سالم الكعبي" ممثل جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، والأستاذ "غالب العاني" ممثل منظمة حقوق الإنسان في الدول العربية (ألمانيا).

كما عقد مجلس الأمناء المنتخب اجتماعه الإجرائي الأول، وانتخب رئيساً للمجلس ونائباً لرئيس المجلس، وأميناً عاماً، وأميناً للصندوق، وثلاثة من أعضائه لعضوية اللجنة التنفيذية (انظر التشكيل)

أمين مكي مدني		السودان
حافظ أبو سعدة	عضو اللجنة التنفيذية	مصر
حامد فضل الله	أمين الصندوق	ألمانيا
حسن موسي	عضو اللجنة التنفيذية	النمسا
راجي الصوراني	رئيس المجلس	فلسطين
راسم الأتاسي		سوريا
سهام الفريح		الكويت
سيد عثمان ولد الشيخ		موريتانيا
عبد الغفار حسين		الإمارات
عبد الله الدرازي		البحرين
علاء شلبي	الأمين العام	مصر
عمار قربي		سوريا
عمر الفاروق حسن		السودان
فضل علي عبد الله		اليمن
محسن عوض		مصر
محمد فائق		مصر
مها البرجس	نائب رئيس المجلس	الكويت
نبيل يعقوب		ألمانيا
نعمة جمعة	عضو اللجنة التنفيذية	لبنان
هاني الدحلة		الأردن

البيان الختامي

وتضمن البيان الختامي رؤية الجمعية العمومية للتطورات على الساحات العربية، بعد أن "استمعت إلى تقارير ميدانية من المنظمات العضوة عن مسار التطورات خلال الفترة الانتقالية التي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أعقبت إسقاط النظامين الاستبداديين في كل من مصر وتونس، والتحديات التي تواجههما، كما ناقشت الصعوبات التي تواجه الثورة في كل من ليبيا واليمن وسوريا.

فضلاً عن الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح في البحرين وسلطنة عمان والأردن والجزائر والمغرب.

بالإضافة إلى الحراك الشعبي لإنهاء الانقسام في فلسطين والدعوة لانتفاضة ثالثة ضد الاحتلال في ذكرى النكبة، وتصاعد الاحتجاجات الشعبية في كافة أرجاء العراق للمطالبة بإصلاحات حقيقية ومنع التجديد لقوات الاحتلال في البلاد ومكافحة الفساد.

ولاحظت الجمعية بارتياح اتجاه التطورات نحو القطيعة مع النظام الاستبدادي السابق في كل من تونس ومصر، والتوجه لمحاسبة المسئولين عن الجرائم التي ارتكبوها تجاه المواطنين في البلدين، والمساعي الرامية إلى استرداد الأموال الناشئة عن الفساد.

لكن أعربت عن قلقها من بطء الإجراءات الخاصة باسترداد الأموال المهربة إلى الخارج، والتي تهدد بفقدانها.

وطالبت بالإسراع في إنجاز المهام التشريعية اللازمة للإصلاح السياسي الحقيقي وفق توجه يراعي مسارات الانتقال إلى الديمقراطية، ولا يتهيب من التعددية الحزبية الواسعة التي تعد إحدى سمات المراحل الانتقالية.

وأدانت بكل شدة كل أشكال القمع والجرائم التي ترتكب بحق المتظاهرين سلمياً في اليمن، وأعلنت أنها تتضامن مع مطالبهم المشروعة في التغيير بعد أن فقد النظام شرعيته.

وأعربت عن بالغ قلقها من مسار التطورات في ليبيا، ومخاوفها العميقة من تقلب المواقف الدولية المضطربة بشأن تفسير قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣.

وطالبت الحكومة السورية بالاستجابة الجدية للمطالب الشعبية المشروعة نحو الحرية، ومحاسبة المسئولين عن جرائم القتل التي تعرضت لها المظاهرات السلمية.

وحثت الحكومات في كافة البلدان العربية على التفاعل الإيجابي مع الحركة المطلبية التي عبرت عن المطالبة بالتحول إلى الملكيات الدستورية، وإلغاء قوانين الطوارئ، والقوانين الاستثنائية التي تماثلها، وتطوير التشريعات الوطنية لتتواكب مع مطلب الكرامة والحرية والمساواة.

وتوقفت الجمعية العمومية بشكل خاص عند الاعتداءات الجسيمة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني والمسار المتردي للحقوق المشروعة والثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

وأعربت عن عميق قلقها من استمرار الانقسام الوطني في فلسطين، وطالبت القوى السياسية على الساحة الفلسطينية بأكملها على التعاضد من أجل إنهاء الانقسام.

ورحبت بالموقف الشجاع لأطراف لجنة جولدستون في مواجهة الموقف المخزي الذي اتخذه جولدستون والذي يهدر حقوق ضحايا العدوان ويشجع على تكراره.

واستبشرت بالحركة المطلبية العراقية التي تجاوزت في مطالبها الانقسامات الإثنية المذهبية والطائفية والعرقية وأكدت على ضرورة الالتزام بعدم التجديد لوجود القوات الأمريكية، والمطالبة بإصلاحات جدية.

وأعربت عن مخاوفها من تدهور الأوضاع في السودان بالتزامن مع تنفيذ نتائج استفتاء الجنوب، واستمرار الصراع في إقليم دارفور غربي البلاد، وقلقها من تجاهل النظام الحاكم المطالب الشعبية المشروعة بإجراء انتخابات حرة بعد خروج النواب الجنوبيين من البرلمان وتوقف مقترحاته عند تشكيل حكومة ائتلافية يهيمن عليها الحزب الحاكم.

وبينما لاحظت أن كل التعثرات التي وضعت فيها النظم العربية نفسها، إنما جاءت اتصالا بالانتهاكات الجسيمة والنمطية لحقوق الإنسان والحريات العامة، فقد نبهت إلى أن استعادة الاستقرار للمنطقة إنما يتم على أساس تلبية الالتزام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تقوم على أساس قيم ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان والمواطنة.

وعلى صلة بأعمال الجمعية العمومية، أعربت الجمعية عن إدانتها لمنع عدد من أعضائها من الحضور، سواء بقرارات أمنية في سوريا، أو إجراءات إدارية في البحرين، أو بامتناع السلطات المصرية عن منح تأشيرات دخول لأعضاء الجمعية العمومية من العراق، أو تقييد مرور أعضائها القادمين من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مصر
المنظمة تتقدم بمقترحات عملية لحل القضايا الملحة في المرحلة الانتقالية

تقدمت المنظمة في ١٦ فبراير/شباط بمذكرة موسعة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر، تناولت فيها عرض مقترحات عملية لحل الإشكاليات الملحة في مطلع المرحلة الانتقالية عقب نجاح ثورة ٢٥ يناير المجيدة في مصر.

تضمنت المذكرة مقترحات بالإسراع بمعالجة قضايا المفقودين والمختفين والمعتقلين في سياق الأحداث التي شهدتها الثورة، مع أهمية الإسراع بمحاسبة المسئولين عن الجرائم المرتكبة في سياق الثورة، ومنح اهتمام خاص بمعالجة التدهور الحاد في السجون والذي تفاقم بفعل الأحداث التي شهدتها السجون في سياق الثورة، والتشجيع على تسليم السجناء الفارين لأنفسهم من خلال التوسع في إجراءات العفو والإفراج الشرطي.

كما تناولت المذكرة أهمية أن تتضمن معالجة إعادة الجهاز الشرطي إلى العمل مع إجراء إصلاحات هيكلية وموضوعية، تشمل تصفية التراث الإداري السلبي لتطبيق حالة الطوارئ لثلاثة عقود متصلة، والعمل على تحديد أجل واضح لإنهاء العمل بقانون الطوارئ، على أن يتقدمه تصفية أوضاع المعتقلين إدارياً في أقرب وقت ممكن.

وأكدت المذكرة أن ما يسمى إعلامياً بـ "المطالب الفئوية" يعد في أغلبه تعبيراً عن حقوق أصلية يجب تلبيتها بعد عقود طويلة من الإجحافات الاقتصادية والاجتماعية.

وناشدت المنظمة بالتجنب القطعي لاستخدام القوة إزاء الاحتجاجات العمالية، وإيلاء الاهتمام بمطالب وضع حد أدنى للأجور يضمن كرامة العيش، ويمكن ضمانه بوضع حد أقصى متناسب للأجور على نحو لا يضيف أعباء على موازنة الدولة.

وعُنيت المنظمة بإبراز مخاطر الأوضاع في شبة جزيرة سيناء، داعية لمعالجة سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة، وأكدت المنظمة على موقفها الداعي لاتخاذ إجراءات جدية لمحاسبة الحزب الوطني الحاكم سابقاً وضرورة رد أموال الشعب التي تحصل عليها الحزب دون وجه حق وإنهاء هيمنته على الحياة السياسية.

واقترحت المنظمة أن يُشكل النائب العام آلية خاصة للتحقيق في جرائم الفساد الواسعة المتكشفة، وأن يستعين بأعضاء هيئات قضائية في هذه الآلية التي يجب أن تُمنح الولاية اللازمة لتتبع الأموال المهربة خارج البلاد والتحفظ على الأوراق والمستندات التي يمكن أن تصبح عرضة للتخريب.

وفي سياق متابعاتها الدؤوبة للتطورات، تعرب المنظمة عن ترحيبها بالاستجابات المهمة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء لبعض المقترحات التي تقدمت بها المنظمة، وتدعو إلى الإسراع بالاستجابة لبقية المقترحات باعتبارها تمثل ضرورة ملحة، وسيكون لتحقيقها أن تؤمن نجاح الجهود الجارية خلال المرحلة الانتقالية.

.. وتتقدم بمقترحات عاجلة لمعالجة أوضاع الفارين المصريين في تونس

وخلال مشاركة الأستاذ "محسن عوض" الأمين العام السابق والأستاذ "علاء شلبي" الأمين العام الحالي في فعاليات في الجمهورية التونسية في مطلع مارس/آذار، تقدمت المنظمة بمذكرة عاجلة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر للعمل بشكل عاجل على معالجة أوضاع أكثر من ٢٠ ألف من المواطنين المصريين الفارين من ليبيا، والذين تكدسوا في منطقتي رأس جدير وجربا في الأراضي التونسية.

وأشارت المنظمة إلى أهمية اضطلاع الأطراف الدولية بمسئولياتهم في مجال مساعدة كل من مصر وتونس في استيعاب تداعيات الأوضاع في ليبيا.

وقد رحبت المنظمة بالجهود المصرية والمساعدات الدولية التي أسهمت في إجلاء كل المصريين الفارين إلى تونس في أقل من خمسة أيام لاحقة.

.. وتتقدم بمقترحات لمعالجة إشكاليات الحصار على قطاع غزة

وتقدمت المنظمة في منتصف مارس/آذار بمذكرتين إلى كل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء في مصر، تضمنتا أهمية العمل على إنهاء الإشكاليات المتعلقة بمعبر رفح الحدودي مع قطاع غزة، ومنوهة بأهمية تعزيز الجهود الجارية لضمان حرية التنقل للمواطنين الفلسطينيين في القطاع.

وتقدمت المنظمة بمقترحات عملية تتضمن عقد اجتماع موسع مع عدد من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الناشطة في قطاع غزة، للاستماع لمقترحاتهم بشأن تعزيز الدور المصري في إنهاء الحصار على قطاع غزة وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

كما تقدمت المنظمة بمذكرة عاجلة إلى الدكتور "نبيل العربي" وزير الخارجية في نهاية مارس/آذار، ناشدته فيها العمل بشكل عاجل على تسهيل عودة المواطنين الفلسطينيين العالقين في العديد من دول العالم إثر خروجهم من قطاع غزة عبر الأراضي المصرية قبل ثورة ٢٥ يناير المجيدة، وعدم تمكنهم من العودة نتيجة القيود الأمنية المفروضة على دخولهم للأراضي المصرية.

وقد رحبت المنظمة بإعلان وزارة الخارجية توجيه السفارات المصرية في الخارج لمنح تأشيرات الدخول للعالقين لتسهيل عودتهم إلى قطاع غزة.

كذلك، جددت المنظمة مخاطبتها لمجلس الوزراء في ٢٢ أبريل/نيسان بشأن استمرار إشكاليات الحد من تنقل الفلسطينيين من وإلى قطاع غزة، وخاصة بعض الحالات التي عانت من تباطؤ في استصدار تأشيرات دخول من العالقين في بعض الدول، وحالات الاحتجاز المفتوح للعائدين بمطار القاهرة لحين ترحيلهم مباشرة إلى معبر رفح في ظروف غير مناسبة، وإضافة عبارة "قيد الحراسة الأمنية" بجانب ختم الدخول إلى مصر، والذي يمكن أن يشكل خطورة على هؤلاء المواطنين الفلسطينيين حال سفرهم إلى بلدان أخرى. وقد تلقت المنظمة وعوداً بالنظر في مذكرتها ومبادراتها.

وقد رحبت المنظمة بالجهود المصرية اللاحقة التي أثمرت توقيع اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية، والتعهدات التي أعلنها وزير الخارجية بشأن ضمان حرية التنقل عبر معبر رفح.

.. وتطالب بإجراءات عملية لإنهاء الاحتقانات الطائفية في مصر

تابعت المنظمة بعميق القلق المصادمات الطائفية التي تفجرت في قرية صول جنوبي القاهرة، وحي إمبابة بالجيزة، وأمام مبنى التليفزيون بماسبيرو بالقاهرة، وغيرها من الوقائع الخطيرة التي اتصلت باستقرار ووحدة المجتمع المصري.

واستنكرت المنظمة التراخي الأمني الواضح خلال مجريات هذه الأحداث الخطيرة، وحذرت من ارتباطه بمحاولات تهدف للحيلولة دون محاكمة المتورطين في الجرائم المرتكبة في سياق ثورة ٢٥ يناير المجيدة.

وأعربت المنظمة عن قلقها إزاء عدم كفاية التدابير المتخذة لوقف هذا التصدع الخطير، خاصة مع تأكيد قيادة الجيش أن الأحداث تقع ضمن مخطط يستهدف إشعال حرب أهلية.

واعتبرت المنظمة أن مظاهر الاحتقان الطائفي تتفاقم بصورة مروعة، وتشكل خطراً داهماً على البلاد في هذه المرحلة الدقيقة، لاسيما مع الدلائل الواضحة على وجود مؤامرة من قبل أتباع النظام المخلوع، تجلت في أحداث واضحة.

واستنكرت المنظمة التراخي الأمني في مواجهة هذه التطورات الخطيرة التي يمكن لها أن تعصف باستقرار البلاد، وطالبت المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة الانتقالية بالتصدي بكل حزم لهذه الأحداث الخطيرة، واستبعاد أي معالجات لا تستند على التطبيق السليم لصحيح القانون على الكافة بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والسياسية.

وحذرت المنظمة من مغبة التراخي في مواجهة هذه الأحداث الخطيرة في ظل استمرار وتصاعد مناخ الاحتقان الطائفي الذي صنعه النظام السابق بإحكام طوال عقدين متصلين بهدف تأكيد الحاجة لاستمراريته وغض النظر عن خطاياه وجرائمه، وهو ما لم تنجح السلطات الانتقالية في معالجته على النحو المناسب حتى الآن.

ودعت المنظمة إلى التحرك بشكل عاجل لإنهاء حالة الارتباك السياسي التي تعيشها البلاد، عبر إعلان برنامج مهام سياسية وجدول زمني واضح يلبي المطالب الكلية للثورة، وخاصة: (١) الحاجة للبدء فوراً بوضع دستور جديد، (٢) الإسراع بمحاسبة الجناة في الجرائم المرتكبة في سياق الثورة، والتصدي لأي محاولات للإفلات من العقاب، (٣) اتخاذ إجراءات جذرية لعلاج الخلل في مؤسسة الشرطة بما يتجاوز شكليات إعادة الهيكلة، (٤) الاستجابة للنداءات الشعبية المتواصلة بحل المجالس المحلية التي يمكن أن تكون قد شكلت أو تُشكل قوام الثورة المضادة، (٥) فرض حدود واضحة تكفل الحيلولة دون توظيف المعتقدات الدينية في الشئون العامة على نحو يفاقم حالة الاحتقان ويحط من رفعتها وقداستها، (٦) ضمان سلطة الدولة على مختلف دور العبادة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المنظمة تطلق منتدى حوارات عربية

في سياق تفاعل المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع قضايا الحراك الشعبي الممتد الذي تشهده المنطقة للدعوة للتغيير والإصلاح، فقد بادرت المنظمة بتأسيس "منتدى حوارات عربية" بهدف عقد ملتقى حوار فكري شهري حول قضايا حقوق الإنسان وما يتصل بها في هذه المرحلة المهمة.

وعلى صلة بقضايا المرحلة الانتقالية التي تشهدها تونس ومصر، وما تشكله من أهمية لتقديم النموذج في التحول باتجاه المجتمع الديمقراطي في المنطقة، تولي المنظمة اهتماماً بأن تركز فعاليات المنتدى خلال الشهور الستة الأولى على "سلسلة حوارات المرحلة الانتقالية".

واختارت المنظمة موضوع "إدماج مبادئ حقوق الإنسان في سياسات المرحلة الانتقالية" عنوانا للحلقة الأولى من أعمال المنتدى، وسيجري خلالها النقاش حول "قضايا وإشكاليات المرحلة الانتقالية في مصر"، ودور حقوق الإنسان في معالجة هذه الإشكاليات وتأمين نجاح المرحلة الانتقالية، وذلك في حوار مفتوح مع معالي الأستاذ "محمد فائق" وزير الإعلام الأسبق ونائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، والذي سيديره الإعلامي الكبير الأستاذ "حسين عبد الغني".

وتعتزم المنظمة عقد الحلقة الأولى من المنتدى بقاعة الدكتورة "سعاد الصباح" بمقر الأمانة العامة للمنظمة في مساء يوم الأحد ٢٢ مايو/أيار الجاري.

.. وتشارك في ندوة دروس الثورة التونسية

شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في أعمال الندوة الإقليمية حول "حقوق الإنسان ودروس الثورة التونسية" التي نظمها المعهد العربي لحقوق الإنسان يومي ١ و ٢ مارس/آذار بالعاصمة التونسية بالتعاون مع الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية.

تضمنت أعمال الندوة مناقشة النتائج الإيجابية للثورتين التونسية والمصرية، وآليات تعزيز مكاسب الثورتين، ودمج حقوق الإنسان في سياسات المرحلة الانتقالية وجهود وضع دستور جديد وضمان الدولة المدنية والمواطنة.

ومثل المنظمة في أعمال الندوة الأستاذ "محسن عوض" الأمين العام السابق والذي شارك في افتتاح أعمال الندوة والأستاذ "علاء شلبي" الأمين العام الذي شارك في جلسة تعزيز مكاسب الثورة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

.. واختيار بن حسن رئيساً لمجلس إدارة المعهد العربي

شارك الأستاذ "محسن عوض" الأمين العام السابق للمنظمة في أعمال اجتماع مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان الذي التأم في العاصمة التونسية في ٢٨ فبراير/شباط برئاسة الدكتور "الطيب البكوش" وزير التربية التونسي.

تناول الاجتماع مناقشة التقريرين الأدبي والمالي للمعهد، وخطة العمل الإستراتيجية وبرامج العمل المقبلة.

وانتخب مجلس الإدارة الدكتور "عبد الباسط بن حسن" رئيساً لمجلس إدارة المعهد خلفاً للدكتور "الطيب البكوش" الذي انضم للحكومة الانتقالية في البلاد، والدكتور "عبد الباسط بن حسن" كان من قيادات المعهد التي تولت مهام البحوث والدراسات، ثم موقع مدير المعهد حتى العام ٢٠٠٤، وكان مديراً للبرامج بالمكتب الإقليمي لمؤسسة فورد الأمريكية حتى انتخابه لموقع مجلس إدارة المعهد.

.. وتشارك في ورشة المساواة بين الجنسين

شاركت المنظمة في فعاليات ورشة العمل الإقليمية حول "المساواة بين الجنسين" والتي نظمتها مؤسسات المجتمع المدني الكويتية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في فرنسا في سياق فعاليات مسار المجتمع المدني لمنتدى المستقبل الثامن الذي يجري برئاسة مشتركة بين كل من الكويت وفرنسا.

عقدت الندوة بالعاصمة الكويتية يومي ٤ و ٥ مايو/آيار، ومثل المنظمة في أعمالها كل من أ. "علاء شلبي" الأمين العام، كما شارك فيها كل من د. "سهام الفريح" عضو مجلس الأمناء ورئيس الجمعية الوطنية لحماية الطفل ود. "عبد الله الدرازي" عضو مجلس الأمناء وأمين عام الجمعية البحرينية، وأ. "مها البرجس نائب رئيس مجلس الأمناء وعضو الهيئة الإدارية للجمعية الكويتية وعدد من قيادات وأعضاء الجمعية الذين أسهموا في الإعداد لفعاليات الورش.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الندوة الإقليمية حول الانتقال إلى الديمقراطية بين الإصلاح والثورة

بمشاركة السيدات والسادة أعضاء الجمعية العمومية ولفيف من ناشطي حقوق الإنسان والخبراء من مصر والوطن العربي، التئمت في ١٦ أبريل/نيسان الندوة الإقليمية حول "الانتقال إلى الديمقراطية .. بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري" وذلك بمقر الأمانة العامة للمنظمة بالقاهرة.

وافتتح أعمال الندوة الأستاذ "محمد فائق" نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان وعضو مجلس أمناء المنظمة، ونقل للحاضرين تحيات الدكتور "بطرس بطرس غالي" رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي تعذر مشاركته في الجلسة الافتتاحية للندوة، كما رحب بالسيدات والسادة المشاركين، وخاصة الذين انضموا لأعضاء الجمعية العمومية لمناقشة قضية الانتقال إلى الديمقراطية في مرحلة الثورة العربية الممتدة من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة.

وثمن الأستاذ "علاء شلبي" الأمين العام للمنظمة التعاون المثمر بين المنظمة والمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر في جهود تقصي الحقائق حول الجرائم المرتكبة في الثورة المصرية والتقرير المشترك الذي صدر، مؤكداً على اهتمام المنظمة بمتابعة هذه الجهود في المرحلة المقبلة، جنباً إلى جنب مع مساندتها للمطالب الشعبية المشروعة في مختلف الساحات العربية.

وعرض الأستاذ "محسن عوض" ورقة العمل التي أعدها بمشاركة باحثي الأمانة العامة للمنظمة، والتي تناولت قضايا المشروع الوطني الممتد للإصلاح في الوطن العربي، وثنائية الإصلاح بين الداخل والخارج خلال العشرية الماضية في سياق التحولات ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ثم الانتقال إلى مرحلة الثورة، وعرض لجوانب وعوامل التأثير فيما بين المرحلتين، وتحولات المطالب الشعبية من الإصلاح إلى التغيير، وانتصار نموذج الإصلاح الوطني على نحو ما تحقق في كل من تونس ومصر.

كما عرض لقضايا وإشكاليات المرحلة الانتقالية في كل من تونس ومصر، والصعوبات التي تكتنف مسار الثورات الشعبية والانتفاضات في بقية البلدان العربية، والتأثيرات المتنامية في مناطق تراكم الأزمات.

كذلك تناول التوصيات والمقترحات التي خلصت إليها الورقة، وخاصة في سياق دور حركة حقوق الإنسان في المرحلة الراهنة والمقبلة.

كما عرض الأستاذ "مصطفى التليلي" نائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان لمقدمات الثورة التونسية وتداعيات الجرائم التي ارتكبها النظام المخلوع وملامح نضال الشعب التونسي، كما تناول التحديات التي تجليها الثورة التونسية في المرحلة الانتقالية الراهنة، والتي تشمل معالجة آثار السياسات المختلفة التي انتهجها النظام السابق في المجالين السياسي والاقتصادي، وسيناريوهات وضع دستور جديد للبلاد وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

وفي المناقشات، تناول المشاركون أهمية دعم الحركات الاحتجاجية العربية لإجراء إصلاحات جذرية في البلدان العربية تلبي مبادئ ومعايير حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي الجاد والدولة العصرية ومجتمع المواطنة، وعبروا عن اهتمام خاص بنجاح المرحلة الانتقالية في كل من تونس ومصر باعتبارهما سيقودان قاطرة الإصلاحات في المنطقة، ويقدمان النموذج الواجب اتباعه في ظل غياب الطلائع السياسية.

وعبر المشاركون عن تطلعهم لمزيد من الانخراط الميداني لحركة حقوق الإنسان في التطورات والأحداث، مع الاهتمام بتقديم مساهمات في صياغة المراحل الانتقالية والدساتير الجديدة لإرساء المطالب المنشودة.

.. واجتماع مع فرع المنظمة في ألمانيا

عقدت المنظمة اجتماعاً مع ممثلي منظمة حقوق الإنسان في الدول العربية في ألمانيا (أومراس) بمقر الأمانة العامة للمنظمة في ١٩ أبريل/نيسان، بحضور كل من الأستاذ "علاء شلبي" الأمين العام للمنظمة، والأستاذ "محسن عوض" الأمين العام السابق، والأستاذ "نبيل يعقوب" عضو مجلس أمناء المنظمة ورئيس أومراس، والدكتور "حامد فضل الله" عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة وأمين الصندوق وعضو الهيئة الإدارية في أومراس، والدكتور "كاظم حبيب" والدكتور "غالب العاني" عضو الهيئة الإدارية في أومراس، والأستاذ "محمد راضي" المدير التنفيذي للمنظمة، والأستاذ "معتز عثمان" مدير

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإدارة القانونية بالأمانة العامة، والأستاذ "إسلام أبو العينين" الباحث بالأمانة العامة.

تناول الاجتماع تعزيز التعاون الجاري بين المنظمة وفرعها في ألمانيا، وخاصة في مجال تقنيات التواصل والنشر ومشاريع الأبحاث والدراسات والحملات، للعناية بقضايا دعم المجتمعات الأوروبية للحقوق العربية، والتضامن مع حقوق الجاليات العربية في المهجر.

.. واجتماع مع لجنة التحقيق الدولية بشأن ليبيا

اجتمعت المنظمة في ١٢ أبريل/نيسان باللجنة الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الجرائم المرتكبة في ليبيا برئاسة الدكتور "شريف بسيرني" رئيس اللجنة والأستاذة "أسمى خضر" عضو اللجنة والقاضي "فيليب كيرش" عضو اللجنة، ومثل المنظمة في الاجتماع الدكتور "أمين مكي مدني" رئيس مجلس أمناء المنظمة السابق والأستاذ "علاء شلبي" الأمين العام للمنظمة، كما شارك في الاجتماع الأستاذ "حافظ أبو سعدة" عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والأستاذة "هدى عبد الوهاب" ممثل المركز العربي لاستقلال القضاء.

تناول الاجتماع جهود المنظمة في مجال توثيق الانتهاكات والجرائم المرتكبة في ليبيا، وقدمت المنظمة توثيقاً لجريمة اختطاف السيد "منصور الكيخيا" عضو مجلس أمناء المنظمة الأسبق والذي اختطف في القاهرة في ديسمبر ١٩٩٣، وأكدت المنظمة أنها تقدم هذه القضية للجنة باعتبارها قضية ممتدة وتدخل في سياق الولاية الزمنية للجنة.

وتعكف المنظمة على إعداد ملف توثيقي كامل بالانتهاكات لإمداد اللجنة به بشأن أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا والجرائم المرتكبة منذ انطلاق ثورة ١٧ فبراير/شباط، وبعض القضايا الأخرى الممتدة قبل تشكيل اللجنة.

.. واجتماع مع فرع المنظمة في النمسا

عقدت المنظمة اجتماعاً مع ممثلي منظمة حقوق الإنسان في الدول العربية في ألمانيا(أومراس) بمقر الأمانة العامة للمنظمة في ٢١ أبريل/نيسان، بحضور كل من الأستاذ "علاء شلبي" الأمين العام للمنظمة، والأستاذ "راجي الصوراني" رئيس مجلس أمناء المنظمة، والدكتور "حسن موسى" عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئيس فرع النمسا، والدكتور "ضياء الشمري" أمين سر فرع النمسا، والدكتورة "حسنية عوض" نائب رئيس فرع النمسا، والأستاذ "محمد راضي" المدير التنفيذي للمنظمة.

تناول الاجتماع تعزيز التعاون الجاري بين المنظمة وفرعها في النمسا حول القضايا موضع الاهتمام المشترك، وخاصة في مجال دعم حقوق الشعوب العربية في مناطق تراكم الأزمات، والتفاعل مع الآليات الدولية، والتضامن مع حقوق الجاليات العربية في المهجر.

.. واجتماعين مع مقرر الأمم المتحدة الخاص بفلسطين

التقى الأستاذ "راجي الصوراني" رئيس مجلس أمناء المنظمة ومدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالبروفيسور "ريتشارد فولك" مقرر الأمم المتحدة الخاص بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ في ٢٥ أبريل/نيسان خلال زيارته للقاهرة.

وتناول اللقاء أولويات المرحلة الراهنة في مجال حقوق الإنسان في فلسطين ودور المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في متابعة أوضاع حقوق الإنسان، والمهام الملحة في سياق التحولات التي تشهدها المنطقة.

كما التقى الأستاذ "علاء شلبي" الأمين العام للمنظمة المقرر الخاص في يوم ٢٦ أبريل/نيسان، وتناول اللقاء تحولات الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة، وجهود المنظمة في مجال دعم إنفاذ حقوق الشعب الفلسطيني.

.. وتشارك في مناقشات تعديل قانون الجمعيات الأهلية

شاركت المنظمة في فعاليات اللقاء التشاوري لأعضاء حملة تعديل قانون الجمعيات الأهلية في مصر، والذي ضم ١٤ مؤسسة غير حكومية، ونظمه البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان في ٥ مايو/أيار بالقاهرة.

عقد الاجتماع في مقر مؤسسة الشهاب لحقوق الإنسان، وتناول مطالب الجمعيات الأهلية لتعديل القانون بما يتوافق مع التحولات ودور المجتمع المدني فيه، وبلورة مقترحات التعديل للتعبئة حولها وطرحها. ومثل المنظمة في الاجتماع أ. "إسلام أبو العينين" الباحث بالأمانة العامة للمنظمة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الذكرى الثالثة والستين للنكبة

حق العودة .. حق ثابت ومشروع وغير قابل للتصرف

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن مساندتها الكاملة للدعوات بانتفاضة شعبية فلسطينية وعربية شاملة ضد الاحتلال الإسرائيلي في الذكرى الـ٦٣ للنكبة، وفي مواجهة طابعيه الاستيطاني والعنصري، ولإنجاز مهمة تفعيل حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف. ودعت المنظمة الشعوب العربية وكافة الشعوب المحبة للسلام للتعبير عن تضامنها بكافة أشكال ووسائل الضغط السلمية.

وعبرت المنظمة عن رؤيتها لأنه لم يعد هناك من مجال سوى الاستمرار في الانتفاض والاحتجاج والمقاومة المشروعة لتلبية الحقوق الفلسطينية. وأكدت أن حق كل شعب في تقرير مصيره يكفل الحق في المقاومة بكافة الوسائل المشروعة.

وأكدت المنظمة على إدانتها البالغة للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في ١٥ مايو/آيار على خطوط التماس مع الأراضي العربية المحتلة في غزة والجولان وجنوب لبنان، والتي استخدمت خلالها الرصاص الحي لقتل المتظاهرين العُزل، والذي أدى إلى استشهاد ١٥ متظاهراً وجرح المئات من المطالبين بحقهم المشروع في العودة لديارهم، واعتبرت المنظمة أن هذه التظاهرات تشكل دليلاً أكيداً على تمسك أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات بحقهم في العودة لديارهم والتعويض وفق قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤.

وشددت المنظمة على أن حق العودة يشكل جوهر حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف، ولطالما عملت المنظمة وغيرها من جماعات حقوق الإنسان على التصدي لمحاولات الانتقاص من هذا الحق المحوري.

وأكدت المنظمة أن الاحتلال يشكل جوهر الصراع، وأدانت الاستخدام الأمريكي المتكرر لحق "الفيتو" في مجلس الأمن لعرقلة إدانة جرائم إسرائيل، وآخرها الاستيطان. كما أدانت سياسات المجموعة الرباعية الهادفة لاختزال إرادة المجتمع الدولي في قرارات وسياسات تتعارض مع الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. وطالبت الأمانة العامة للأمم المتحدة بالانسحاب فوراً من المجموعة الرباعية التي تتعارض كافة مواقفها وسياساتها مع دور الأمم المتحدة كراعي مؤتمن على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

شارك في تحرير هذا العدد : أ.محسن عوض، أ.هايدي الطيب، أ.علاء شلبي، أ. محمد راضي، أ. ممدوح سالم، أ. معتز بالله عثمان، أ. إسلام محمد أبو العينين، أ. فاطمة فرغلي

الإخراج الفني : أ. سامي زكريا

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيس بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.علاء شلبي

رئيس مجلس الأمناء : أ.راجي الصوراني

نائب الرئيس : أ.مها البرجس

المقر الرئيس : ٩١ شارع الميرغني- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع.

ت : ٢٤١٨١٣٩٦

فاكس: ٢٤١٨٥٣٤٦

بريد إلكتروني:

aohrarab@gmail.com

aohr@link.net

موقع الإنترنت :

www.aohr.net

www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

داخل مصر ١٥٠ جنيهاً مصرياً.

خارج مصر ١٥٠ دولاراً .

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري - فرع ثروت. حساب جاري ٢٠٤٢٤٤٨

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 2042448.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com